الأمم المتحدة

FCCC/SBI/2011/13

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

Distr.: General
4 November 2011
Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الدورة الخامسة والثلاثون

ديربان، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر – ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

البند ٧(أ) و(ب) من جدول الأعمال المؤقت

خطط التكيف الوطنية

تقرير توليفي بشأن عملية صياغة خطط التكيف الوطنية وطرائقها والمبادئ التوجيهية المتصلة بها

مذكرة من الأمانة*

موجز

هذا التقرير هو توليف للآراء المقدمة من الأطراف والمنظمات ذات الصلة بشأن خطط التكيف الوطنية. ويتناول التقرير العملية الهادفة إلى تمكين أقل البلدان نمواً من صياغة خطط تكيف وطنية وتنفيذها، استناداً إلى تجربة هذه البلدان في مجال إعداد برامج العمل الوطنية للتكيف وتنفيذها، والطرائق والمبادئ التوجيهية التي تتيح للأطراف من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى استخدام الطرائق المصوغة في دعم خطط التكيف الوطنية. ويلخّص التقرير كذلك عدداً من المواضيع والمسائل المختلفة التي أثيرت في سياق الآراء المقدمة. ويُختتم التقرير بملخص لمختلف الآراء المتعلقة بالخطوات التالية وإطلاق عملية خطط التكيف الوطنية.

* قُدِّمت هذه الوثيقة بعد الموعد المقرر نتيجة لتوقيت عقد اجتماع الخبراء المعني بخطط التكيف الوطنية.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٧	٣
	ألف– الولاية	١-٢	٣
	باء – نطاق هذه المذكرة	٣-٦	٣
	جيم– الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ	٧	٤
ثانياً –	الخلفية	٨-١٠	٤
ثالثاً –	توليف للمعلومات المقدمة من الأطراف والمنظمات ذات الصلة بشـــأن خطط التكيف الوطنية	١١-١١٢	٥
	ألف– المقدمة والتعاريف	١١-١٤	٥
	باء – عناصر توجيهية	١٥	٦
	جيم– العمليات على المستوى الوطني	١٦-٣٦	٧
	دال – العمليات على المستوى الدولي	٣٧-٤٨	١٢
	هاء – التآزر مع العمليات والأنشطة ذات الصلة	٤٩-٥٤	١٤
	واو – نُهج الصياغة والتنفيذ	٥٥-٦٢	١٥
	زاي– عمليات التقييم	٦٣-٧٧	١٧
	حاء– الإبلاغ عن خطة التكيف الوطنية	٧٨-٨٠	١٩
	طاء – الدعم	٨١-١٠٣	١٩
	ياء – الاستعراض والتحديث	١٠٤-١١٠	٢٥
	كاف – ملخص وأفكار بشأن الخطوات التالية وإطلاق عملية خطـــط التكيـــف الوطنية	١١١-١١٢	٢٦

أولاً – مقدمة

ألف – الولاية

١- دعت الهيئة الفرعية للتنفيذ، في دورتها الرابعة والثلاثين، الأطراف والمنظمات ذات الصلة إلى تقديم آرائها بشأن المواضيع المبينة أدناه، في موعد أقصاه ١٥ آب/أغسطس ٢٠١١، ليتسنى للأمانة أن تعد تقريراً توليفياً بشأنها[١]:

(أ) عملية لتمكين الأطراف من أقل البلدان نمواً من صياغة خطط تكيف وطنية وتنفيذها، استناداً إلى تجربة هذه البلدان في مجال إعداد برامج العمل الوطنية للتكيف وتنفيذها؛

(ب) الطرائق والمبادئ التوجيهية التي تتيح للأطراف من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى استخدام الطرائق المصوغة في دعم خطط التكيف الوطنية.

٢- وطلبت الهيئة الفرعية إلى الأمانة، في الدورة نفسها، إعداد تقرير توليفي يستند إلى هذه الآراء، كي تنظر فيها خلال دورتها الخامسة والثلاثين[٢].

باء – نطاق هذه المذكرة

٣- يولّف هذا التقرير المعلومات المتعلقة بخطط التكيف الوطنية الواردة في ١٦ مذكرة[٣]، تشمل آراء ثمانية أطراف وثلاث مجموعات من البلدان[٤]، وخمس مذكرات واردة من منظمات حكومية دولية[٥].

٤- ويُستهل التقرير بمقدمة للموضوع ثم يناقش التعاريف والعناصر التوجيهية المتعلقة بعملية خطط التكيف الوطنية.

٥- ويعرض التقرير بعد ذلك توليفة للآراء المتعلقة بالعملية الخاصة بأقل البلدان نمواً على المستويين الوطني والدولي ويناقش التآزر مع العمليات والأنشطة ذات الصلة خارج نطاق الاتفاقية. كما يناقش دور البحث والعلوم وتقاسم المعارف والنُهج الرامية إلى إدماج أصحاب المصلحة وضمان مشاركتهم. ثم ينتقل التقرير إلى مناقشة نُهج الصياغة والتنفيذ وعمليات تقييم الأنشطة وتحديد أولوياتها. كما يتضمن التقرير توليفاً للآراء المتعلقة بالدعم،

---

(١) FCCC/SBI/2011/7، الفقرة ١٠٠.

(٢) FCCC/SBI/2011/7، الفقرة ١٠١.

(٣) FCCC/SBI/2011/MISC.7.

(٤) متاحة أيضاً على الموقع <http://unfccc.int/5902>.

(٥) متاحة أيضاً على الموقع <http://unfccc.int/3714>.

بما في ذلك الدعم المالي والعلمي والتقني، والدعم في مجال بناء القدرات، والدعم التكنولوجي. ثم يتطرق التقرير إلى مسألة تقديم التقارير في إطار عملية وضع خطط التكيف الوطنية، كما يتناول سبل استعراض العملية وتحديثها.

٦- وفي الختام، يعرض التقرير ملخصاً لمختلف الآراء المتعلقة بالخطوات التالية التي يتعين اتخاذها وإطلاق عملية خطط التكيف الوطنية.

جيم - الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ

٧- قد ترغب الهيئة الفرعية في النظر في المعلومات الواردة في هذه الوثيقة لدى تقديم توصياتها إلى مؤتمر الأطراف بشأن خطط التكيف الوطنية.

ثانياً - الخلفية

٨- أنشأ مؤتمر الأطراف، في دورته السادسة عشرة، إطار كانكون للتكيف، وأقرّ بموجبه عملية لتمكين أقل البلدان نمواً من صياغة خطط تكيف وطنية وتنفيذها، استناداً إلى تجربة هذه البلدان في مجال إعداد برامج العمل الوطنية للتكيف وتنفيذها. ويتعين على الأطراف، في إطار عملية وضع خطط التكيف الوطنية، تحديد احتياجاتها للتكيف على المديين المتوسط والطويل ووضع استراتيجيات وبرامج لتلبية تلك الاحتياجات. كما دعا مؤتمر الأطراف، في المقرر نفسه، الدول النامية الأخرى إلى استخدام الطرائق التي أُعدت لدعم خطط التكيف الوطنية[٦].

٩- ودعا مؤتمر الأطراف، في الدورة نفسها، الهيئة الفرعية للتنفيذ إلى وضع الطرائق والمبادئ التوجيهية المتعلقة بخطط التكيف الوطنية وذلك في شكل قرار، لكي يعتمدها مؤتمر الأطراف في دورته السابعة عشرة[٧].

١٠- وأجرت الهيئة الفرعية للتنفيذ، في دورتها الرابعة والثلاثين، نقاشاً حول خطط التكيف الوطنية، وأطلقت عملية التزمت بإنجازها قبل انعقاد دورتها الخامسة والثلاثين، شملت دعوة الأعضاء والمنظمات ذات الصلة للإدلاء بآرائها حول خطط التكيف الوطنية، وتنظيم اجتماع للخبراء بشأن خطط التكيف الوطنية، وإعداد الأمانة لتقرير توليفي يستند إلى الآراء المقدمة وتقرير عن اجتماع الخبراء.

---

(٦) الفقرتان ١٥ و١٦ من الوثيقة FCCC/CP/2010/7/Add.1.

(٧) الفقرة ١٧ من الوثيقة FCCC/CP/2010/7/Add.1.

ثالثاً – توليف للمعلومات المقدمة من الأطراف والمنظمات ذات الصلة بشأن خطط التكيف الوطنية

ألف – المقدمة والتعاريف

١١- وردت آراء عديدة حول ما يمكن أن تنطوي عليه عملية وضع خطط التكيف الوطنية، وقد تضمنت هذه الآراء عناصر مشتركة. وترى الأطراف، بشكل عام، في خطط التكيف الوطنية عملية دينامية ومتواصلة ترمي إلى الدفع بأقل البلدان نمواً نحو تحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بمعالجة تغير المناخ عبر التكيف. وإلى جانب اعتبار خطط التكيف الوطنية عملية تُرشد الوزارات الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين في التخطيط للتكيف، اقترح العديد من الأطراف أن يتم نشر عملية خطط التكيف الوطنية عبر جميع الوسائل الواردة أدناه أو بعض منها:

(أ) تقرير قائم بذاته أو وثيقة قائمة بذاتها للتعريف بخطة التكيف الوطنية، يُصدر ويُرسل إلى الأمانة لتتولى حفظه ونشره على نطاق واسع وإتاحته لجميع أصحاب المصلحة؛

(ب) نواتج وبلاغات دورية تصدر في شكل تقارير، بالإضافة إلى الوثيقة الرئيسية لخطة التكيف الوطنية، لضمان المساءلة وتسهيل تبادل المعارف والدروس المستخلصة والممارسات الجيدة. وستسهم هذه التقارير في إيصال الأولويات والاحتياجات إلى عملية الاتفاقية الإطارية وإلى المانحين. ورأى العديد من الأطراف أن عملية تقديم التقارير يمكن تسهيلها من خلال الاتفاقية، بغية إيصال أولويات واحتياجات التكيف إلى عملية الاتفاقية الإطارية وإلى المانحين؛

(ج) تقارير مُحدَّثة بانتظام بشأن التقدم المحرز في مجال التخطيط للتكيف وتنفيذه.

١٢- وأعربت الأطراف عن تفضيلها لعملية تكون تيسيرية أكثر منها إلزامية، أي عملية لا تكتفي بالطلب إلى أقل البلدان نمواً إعداد وثيقة خاصة بخطة التكيف الوطنية كناتج رئيسي، بل توفر أيضاً إرشادات حول كيفية مقاربة التكيف بطريقة شاملة وعلى أساس متواصل، وكيفية دمج خطط التكيف الوطنية في صلب التخطيط القائم للتكيف والتنمية، مع تنفيذ أنشطة ملموسة لتناول التكيف بصفته جزءاً من العملية.

١٣- كما تمت مناقشة التمييز بين الطريقة والمبدأ التوجيهي. ورأى العديد من الأطراف، بصورة عامة، أن الطرائق هي عناصر تشكل جزءاً لا يتجزأ من العملية من شأنها أن تدفع العملية قدماً وتضمن أن تتمكن البلدان النامية من وضع خطط تكيف متوسطة وطويلة الأجل وتنفيذها. وأضافت الأطراف أن الطرائق يمكن أن تطبّق على المستوى الدولي/مؤتمر الأطراف، وكذلك على المستوى الوطني.

١٤- ومن جهة أخرى، تشكل المبادئ التوجيهية الخطوات والإجراءات المحددة التي يمكن أن تتخذها الأطراف لتحديد احتياجات وأنشطة التكيف وتنفيذها، بما في ذلك الخطوات الهادفة إلى دمج التكيف في صلب الاستراتيجيات والخطط القائمة والمستمرة في مجالات التنمية، والقضاء على الفقر، وتغير المناخ، وتحدد كيفية الوصول إلى التمويل، ورصد التقدم المحرز، وعرض خطة التكيف الوطنية وتقديم التقارير إلى مؤتمر الأطراف بشأن التقدم المحرز، إلخ. كما يُنظر إلى المبادئ التوجيهية باعتبارها مجموعة من الأحكام التي يُسترشد بها في إعداد وتنفيذ خطط التكيف الوطنية. وأشير إلى أنه بالنظر إلى اتساع مفهوم التكيف والتحسن الدائم في التقنيات والبيانات، يتعين أن تكون المبادئ التوجيهية مرنة وغير إلزامية وأن تتيح إجراء استعراضات دورية حسب الاقتضاء.

باء - عناصر توجيهية

١٥- اقتُرح الكثير من العناصر لتوجيه عملية خطط التكيف الوطنية، بما فيها العناصر التالية:

(أ) استناد عملية خطط التكيف الوطنية إلى صلب عملية برامج العمل الوطنية للتكيف في أقل البلدان نمواً؛

(ب) دمج عملية خطط التكيف الوطنية في صلب عمليات التخطيط الوطنية؛

(ج) اتباع نهج برامجي أو قطاعي في تنفيذ برامج العمل الوطنية للتكيف، كلما كان ذلك ممكناً، لتسهيل بروز نهج طويل الأمد لمعالجة التكيف وضمان الدمج الفعال للأنشطة المقترحة في صلب عملية التخطيط الإنمائي الوطني؛

(د) اتباع عملية خطط التكيف الوطنية نهجاً يراعي الاعتبارات الجنسانية؛

(هـ) أن تكون عملية خطط التكيف الوطنية جامعة وتشاركية، تضم جميع أصحاب المصلحة وتضمن مشاركتهم، وتأخذ في الحسبان وجهات نظر المجموعات والمجتمعات الضعيفة والنظم الإيكولوجية الهشة، واحتياجاتها؛

(و) أن تكون عملية خطط التكيف الوطنية متواصلة ومتكررة بشكل يتيح التحديث والمراجعة المطردة، كلما توفرت نتائج أو تقييمات جديدة؛

(ز) أن تكون عملية خطط التكيف الوطنية مرنة وديناميةوسهلة التكيف مع الأولويات والاحتياجات والقدرات الوطنية؛

(ح) أن تكون عملية خطط التكيف الوطنية قطرية المنحى وأن تحظى بالتبني الداخلي، وتكون شفافة واستراتيجية وتدريجية؛

(ط) أن تكون عملية خطط التكيف الوطنية عملية وشاملة وفعالة وقائمة على النتائج.

جيم - العمليات على المستوى الوطني

١- الترتيبات المؤسسية الوطنية والتنسيق على المستوى الوطني

١٦- أشارت عدة أطراف إلى الحاجة لتحسين الاتساق والتآزر بين المؤسسات الوطنية، بغية تعزيز العمل على معالجة المجموعة الكاملة من أنشطة التكيف، من التخطيط إلى التنفيذ وما يتعداه. كما أشارت هذه الأطراف إلى الحاجة إلى دعم هذا العمل، لا سيما فيما يتعلق بدعم أقل البلدان نمواً دعماً متواصلاً ويمكن التنبؤ به (انظر الفصل الثالث، الفرع حاء).

١٧- ورأى بعض الأطراف أن من الضروري وضع ترتيبات مؤسسية وطنية أو تعزيز الترتيبات القائمة لدعم خطط التكيف الوطنية، وأن هذه الترتيبات تكتسي أهمية الخطط نفسها. واعتبرت أطراف أخرى أن من الضروري إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية في إطار عملية خطط التكيف الوطنية، وضمان أن تشرح الطرائق والمبادئ التوجيهية المتعلقة بعملية خطط التكيف الوطنية كيفية التنسيق بين هذه المؤسسات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال أنشطة مختلفة في إطار العملية، ومنها ما يلي:

(أ) تعزيز القدرات والخبرات الوطنية؛

(ب) ضمان التبني السياسي الطويل الأمد للعملية؛

(ج) إنشاء فرق خبراء دائمة داخل البلدان من خلال الدعم المتواصل الذي يمكن التنبؤ به؛

(د) إنشاء لجان وطنية ودون وطنية أو تعزيز اللجان القائمة؛

(هـ) تعزيز أو إنشاء مكتب وطني أو وكالة وطنية للتكيف تتولى تنسيق جميع الأنشطة؛

(و) تحسين المراكز الوطنية للبحوث والرصد المنهجي وعمليات تقييم القابلية للتأثر والتكيف، وصنع القرار ووضع السياسات؛

(ز) ضمان التعاون المنهجي بين جميع أصحاب المصلحة؛

(ح) تعزيز أو تهيئة بيئات تمكينية وترتيبات إدارية فعالة وشاملة.

١٨- واعتبر أحد الأطراف أن عملية خطط التكيف الوطنية يمكن أن تُدمج في الترتيبات القائمة أو تعززها أو أنه يمكن صياغة ترتيبات جديدة تتماشى وظروف البلدان النامية. كما رأى أنه يمكن أن تبنى خطط التكيف الوطنية في أقل البلدان نمواً على الترتيبات المؤسسية القائمة التي أنشئت من أجل برامج العمل الوطنية للتكيف، وأن تدرج فيها المجموعة الواسعة من الكيانات اللازمة للتخطيط الطويل الأمد. أما في البلدان التي سيكون من الضروري فيها وضع ترتيبات جديدة، فمن الممكن أن تضطلع الحكومات الوطنية ووزارتها المركزية بتطوير

خطط التكيف الوطنية، بمشاركة فعالة وتبنٍ من قبل جميع أصحاب المصلحة والحكومات دون الوطنية.

١٩- وأشار بعض الأطراف إلى أنه ينبغي أن تحدد المبادئ التوجيهية والطرائق المتصلة بخطط التكيف الوطنية دوراً واضحاً لمؤسسات التنسيق في البلدان. ورأى أحد الأطراف أنه يمكن إنجاز العمل عبر القطاعات والوزارات بإشراف وكالة فاعلة وذات تأثير في الحكومة والمجتمع. وأضاف هذا الطرف أن تبني البلد للعملية أمر مهم وأن وجود عدد من الأطر المؤسسية المختلفة يمكن أن يكون عاملاً فعالاً في هذا الصدد.

٢- التآزر مع التخطيط الحالي في مجال التكيف

٢٠- أشير إلى أن بعض البلدان النامية، وخاصة البلدان النامية غير المندرجة في فئة أقل البلدان نمواً، قد تكون لديها نُظم وعمليات تخطيط متقدمة تكاد تقترب من خطط التكيف الشاملة. وأشارت أطراف أخرى إلى أنه ينبغي، في أقل البلدان نمواً، أن تُبنى خطط التكيف الوطنية على أساس برامج العمل الوطنية للتكيف (انظر الفصل الثالث، الفرع جيم - ٤). وأيّد العديد من الأطراف فكرة تعزيز التآزر بين خطط التكيف الوطنية وأنشطة التخطيط الأخرى القائمة في مجال التكيف.

٢١- واقترح عدد كبير من الأطراف أن تشكل عملية خطط التكيف الوطنية الاستراتيجية الوطنية أو سياسة التكيف الشاملة، وأن تسهم جميع أنشطة التكيف في بلد ما في تنفيذ خطة التكيف الوطنية على نحو منسق.

٢٢- ورأى بعض الأطراف أن من الضروري اتباع نهج متكامل في مجال التخطيط للتكيف، وأن التخطيط للتكيف ينبغي أن يتم في إطار دورات ونظم التخطيط القائمة. وفي السياق نفسه، اعتبرت أطراف أخرى أنه ينبغي أن تتسم خطط التكيف الوطنية بالمرونة الكافية التي تتيح لها أن تشمل الخطط القائمة وتدمجها وتضاعف قيمتها، لا أن تستنسخ خطط التكيف المتوسطة والطويلة الأمد القائمة.

٢٣- وبموازاة النهج المتكامل، اعتبر بعض الأطراف أنه ينبغي النظر إلى خطط التكيف الوطنية باعتبارها خططاً داعمة لعمليات التخطيط للتكيف، لا منفصلة عنها. لذا، ينبغي أن تكون المبادئ التوجيهية ذات طبيعة عامة ومرنة، لا أن تكون ذات طابع إلزامي. واعتبر أحد الأطراف أن اختلاف التخطيط للتكيف من بلد إلى آخر، يجعل العمليات الموحدة محدودة القيمة، بينما تتسم خطط التكيف الوطنية المتكاملة والمصممة وفقاً للحالة بفعالية أكبر.

٣- إدماج التكيف في صلب عمليات التخطيط الإنمائي الوطني

٢٤- أشارت عدة أطراف إلى أن تغير المناخ يؤثر على جميع قطاعات المجتمع تقريباً وأن هناك علاقة لا تنفصم بين التنمية والتخطيط للتكيف.

٢٥- ودعا بعض الأطراف إلى دمج خطط التكيف الوطنية في صلب الخطط القائمة، لا سيما خطط التنمية المستدامة على المستوى الوطني. ومن شأن عملية خطط التكيف الوطنية أن تساعد البلدان النامية على دمج التكيف على نحو أفضل في استراتيجياتها وخططها وأهدافها القائمة والمتواصلة المتعلقة بالتنمية والتخفيف من الفقر والصحة وتغير المناخ، لأن ذلك سيكون أكثر فعالية في الحد من تأثير تغير المناخ على السكان الضعفاء والقطاعات الضعيفة، من وضع خطط قائمة بحد ذاتها أو عمليات منفصلة.

٢٦- وأشار أحد الأطراف إلى الحاجة إلى دمج اعتبارات الحد من المخاطر، وتغير المناخ، والاعتبارات البيئية في برامج التخطيط الإنمائي، لما في ذلك من فعالية طويلة الأمد من حيث الكلفة. واعتبر أن ذلك يؤدي إلى نتائج إنمائية مستدامة ويساعد في التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٧- وفيما يتعلق بمستويات التعميم، أشار أحد الأطراف إلى الحاجة للتعميم الشامل لاعتبارات تغير المناخ على المستوى الوطني، فضلاً عن جميع مستويات التخطيط القطاعي والإقليمي، إلى جانب إحداث تغييرات عميقة في السلوك وممارسات الإنتاج. وأشار طرف آخر إلى إمكانية أن تتناول الطرائق والمبادئ التوجيهية المتعلقة بخطط التكيف الوطنية مسألة التكيف مع تغير المناخ في إطار خطط التنمية دون الوطنية.

٢٨- كما شملت الاقتراحات الحاجة إلى المرونة في عملية الدمج، بما يسمح للبلدان التي بلغت مراحل مختلفة من التقدم في مجال معالجة مخاطر تغير المناخ في إطار خططها وميزانياتها الإنمائية، أن تحظى بالمرونة اللازمة لتنظيم عملية خطط التكيف الوطنية بما يتناسب على أفضل وجه مع سياقها وظروفها المحلية.

٢٩- وفيما يتعلق بالدروس المستخلصة، أشار أحد الأطراف إلى أن أحد الدروس المستخلصة من عملية برامج العمل الوطنية للتكيف هو أن دمج خطط التكيف الوطنية في البرامج الوطنية القائمة، يتطلب تمويلاً كافياً ويمكن التنبؤ به. وأشار بعض الأطراف إلى الحاجة لأخذ الدروس المستخلصة والتجارب المستقاة من عمليات التخطيط الوطني الأخرى بعين الاعتبار، بما في ذلك الاستراتيجيات الإنمائية القائمة على خفض انبعاثات الكربون والتأقلم مع تغير المناخ.

٤- البناء على برامج العمل الوطنية للتكيف

٣٠- اقترح العديد من الأطراف أن تشكل برامج العمل الوطنية للتكيف نقطة انطلاق جيدة لوضع خطط التكيف الوطنية، وأن تبني عملية هذه الخطط الأخيرة على إعداد برامج العمل الوطنية للتكيف وتنفيذها في أقل البلدان نمواً. كما شرح بعض الأطراف أن عملية خطط التكيف الوطنية تختلف عن عملية برامج العمل الوطنية للتكيف وهي منفصلة عنها،

وأنه ينبغي أن تبنى عملية خطط التكيف الوطنية على أساس عملية برامج العمل الوطنية للتكيف، لا أن تُحدد من خلالها.

٣١- وأشار بعض الأطراف إلى أن عملية خطط التكيف الوطنية تكمّل عملية برامج العمل الوطنية للتكيف من خلال تلبية الاحتياجات المتوسطة والطويلة الأمد بشكل أكثر شمولية. وأقّرت الأطراف بالحاجة إلى تخطي برامج العمل الوطنية للتكيف وتطوير نُهج تكيف متوسطة وطويلة الأمد. وفي الحالات التي تنبثق فيها عن عملية خطط التكيف الوطنية أفكار مشاريع عاجلة وفورية، يمكن توجيه هذه الأفكار عبر قنوات برامج العمل الوطنية للتكيف لتوفير دعم سريع لها، وذلك من خلال مراجعة وتحديث منسقين لبرامج العمل الوطنية للتكيف. وأشار طرف آخر إلى ضرورة عدم فصل التخطيط القصير الأمد عن التخطيط المتوسط والطويل الأمد (وهو ما يشكل سبباً إضافياً لضرورة أن تبنى عملية خطط التكيف الوطنية على أساس عملية برامج العمل الوطنية للتكيف).

٣٢- وأشار بعض الأطراف إلى فوائد عملية برامج العمل الوطنية للتكيف. وأقرّت الأطراف المعنية بعملية برامج العمل الوطنية للتكيف بأن عملية إعداد هذه البرامج كانت مفيدة في مساعدتها على فهم المسائل المتعلقة بالقابلية للتأثر بتغير المناخ وتحديد احتياجات التكيف الملحة والفورية على المستوى المحلي، وعلى المستوى الوطني إلى حد ما. وأقرت هذه الأطراف كذلك بأن العملية ساهمت في بناء القدرات الوطنية ووفرت تجربة مفيدة في مجال العمليات القائمة على المشاركة.

٣٣- وأفاد أحد الأطراف بأن عملية برامج العمل الوطنية للتكيف محدودة من حيث الوقت والموارد ولا يمكن أن تغطي جميع عمليات التقييم القابلية للتأثر في القطاعات الحساسة إزاء تغير المناخ. وأشارت أطراف أخرى إلى ضعف القدرات الإدارية، ونقص التمويل وصعوبة التنبؤ به، ومحدودية الهياكل المؤسسية الحالية، وتحديات التنسيق بين جهات التنسيق المتعددة.

٣٤- وأشارت أغلبية الأطراف في مذكراتها إلى أنه يمكن استخلاص العديد من الدروس من عملية برامج العمل الوطنية للتكيف، من أجل توجيه عملية صياغة فعالة لخطط التكيف الوطنية. ودعا أحد الأطراف أقل البلدان نمواً إلى تحديد الصعوبات التي واجهتها في تنفيذ المبادئ التوجيهية وتبادلها مع الآخرين، بغية الاستفادة من الدروس التي استخلصتها. وسلّطت أطراف أخرى الضوء على الدروس التي اعتبرت أنها قد استخلصت من عملية برامج العمل الوطنية للتكيف، والتي يمكن أخذها في الحسبان في عملية وضع وتنفيذ خطط التكيف الوطنية. وشجعت هذه الأطراف أن تكفل عملية خطط التكيف الوطنية ما يلي:

(أ) وجود شعور وطني قوي بتبني العملية؛

(ب) إدماج الوثيقة في صلب عمليات التخطيط الوطني والقطاعي؛

(ج) تبسيط عمليات التمويل (انظر الفقرة ٨٥(ب) أدناه)؛

(د) احتفاظ البلدان بالمرونة اللازمة لمراجعة خطط التكيف الوطنية حين تستدعي الظروف ذلك؛

(هـ) اعتماد نهج تشاركي في العملية كلها يتيح العمل على نحو متواظب مع أصحاب المصلحة والمجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية.

٣٥- وسلطت الأطراف أيضاً الضوء على بعض جوانب برامج العمل الوطنية للتكيف المفيدة لها والتي ينبغي البناء عليها. ومن بين هذه الجوانب:

(أ) المساعدة الفنية، بما في ذلك من خلال وثائق الدعم من قبيل *دليل التنفيذ التدريجي لبرامج العمل الوطنية للتكيف الخاص بأقل البلدان نمواً*[٨]، ودعم فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً؛

(ب) التحليلات في إطار برامج العمل الوطنية للتكيف فيما يتعلق بالتأثيرات والقابلية للتأثر؛

(ج) النظم القائمة على المستوى القطري والمشاركة في عملية إعداد برامج العمل الوطنية للتكيف في أقل البلدان نمواً؛

(د) جهات التنسيق التابعة للأطراف والمعنية بتغير المناخ، التي يمكن أن تساعد بدورها في تنسيق وتيسير إعداد خطط التكيف الوطنية وتنفيذها؛

(هـ) إشراك مختلف أصحاب المصلحة؛

(و) استراتيجيات التأقلم القائمة والموثقة؛

(ز) طريقة دمج السياسات في عملية التخطيط.

٣٦- وفيما يتعلق بتوقيت الأنشطة وترتيبها التسلسلي بين عملية برامج العمل الوطنية للتكيف وخطط التكيف الوطنية، أشارت الأطراف إلى أنه من الضروري ألا تؤدي عملية خطط التكيف الوطنية إلى تأخير تنفيذ عملية برامج العمل الوطنية للتكيف. وشدد بعض الأطراف على الحاجة إلى مواصلة عملية برامج العمل الوطنية للتكيف وإلى مواصلة تقديم الدعم المالي الضروري للمشاريع الملحة في إطار عملية برامج العمل الوطنية للتكيف. وينبغي، بالإضافة إلى ذلك، منح الأولوية لاحتياجات التكيف الملحة التي تتعين تلبيتها من خلال تنفيذ برامج العمل الوطنية للتكيف، على أن يتم النظر في الاحتياجات المتوسطة والطويلة الأمد في إطار عملية خطط التكيف الوطنية. كما تم التشديد على ضرورة عدم إهمال تنفيذ برامج العمل الوطنية للتكيف لأجل وضع خطط التكيف الوطنية وتنفيذها.

---

(٨) <http://unfccc.int/essential_background/library/items/3599.php?such=j&symbol=FCC.C/GEN/250%20E#beg>

دال – العمليات على المستوى الدولي

١- لمحة عامة

٣٧- اعتبرت الأطراف كذلك أن التآزر والتنسيق مهمان على المستوى الدولي وفي إطار عملية خطط التكيف الوطنية. وأشار العديد من الأطراف إلى الحاجة لأن تسهّل الاتفاقية وهيئاتها الفرعية هذا التنسيق والاستفادة من جهود العمليات والاتفاقات الدولية الأخرى. وأشارت أطراف أخرى إلى الحاجة إلى أن تستفيد عملية خطط التكيف الوطنية من اتفاقات كانكون، ولا سيما الأحكام الواردة في الفقرتين ١٢ و١٣ من المقرر ١/م أ-١٦.

٣٨- وأشار أحد الأطراف إلى أنه من الضروري تحديد كيفية صياغة المبادرات الدولية على أفضل نحو لدعم عمليات التكيف الوطنية.

٢- فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً

٣٩- اعتبر العديد من الأطراف أن فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً يمكن أن يشكل جهاز دعم محتمل في عملية خطط التكيف الوطنية، وأشارت إلى الدروس القيمة التي يمكن استخلاصها من العمل الحالي الذي يضطلع به هذا الفريق لدعم هذه البلدان. ومن بين الاقتراحات المتعلقة بوظائف الدعم ما يلي:

(أ) تقديم الدعم المباشر والعملي للأطراف في مجال إعداد وتنفيذ أنشطة التكيف، بما في ذلك الطرائق والنُهج المحددة لخطط التكيف الوطنية؛

(ب) توفير الخبرة وإسداء المشورة لأقل البلدان نمواً بشأن خطط التكيف الوطنية؛

(ج) دعم التكيف المتوسط والطويل الأمد والعناصر المتعلقة ببرنامج عمل أقل البلدان نمواً؛

(د) مساعدة أقل البلدان نمواً على دمج التكيف في صلب عملية التخطيط الإنمائي؛

(هـ) دعم بناء القدرات في أقل البلدان نمواً لإعداد خطط التكيف الوطنية وتنفيذها؛

(و) قيادة عملية صياغة المبادئ التوجيهية لوضع خطط التكيف الوطنية وتنفيذها ورصدها؛

(ز) العمل كمصدر معلومات مهم للجنة التكيف في هذا الصدد؛

(ح) توفير الإرشاد التقني عبر إعداد ونشر إرشادات ووثائق أكثر تفصيلاً بشأن خطوات عملية خطط التكيف الوطنية، بوسائل منها إعداد أدلة التنفيذ التدريجي على سبيل المثال. وأشار أحد الأطراف إلى أنه يمكن للأطراف الاستفادة، في جملة أمور أخرى، من الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة من برامج العمل الوطنية للتكيف وغيرها من

المنتديات، مثل برنامج البنك الدولي النموذجي المتعلق بالقدرة على التأقلم مع تغير المنـــاخ، وغيره من المبادرات.

٤٠- وأشار بعض الأطراف إلى الولاية الحالية لفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً، وهي ولاية تتمثل في دعم عملية تحديد احتياجات التكيف المتوسطة والطويلة الأمد. وأضافت هذه الأطراف بأنه من الضروري تفادي ازدواجية العمل الذي تقتضيه الاتفاقية.

٤١- وفيما يتعلق بالبلدان التي يتعين أن يدعمها فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً، أشارت هذه البلدان إلى أنه يمكن تكليف الفريق بدعم أقل البلدان نمواً، فضلاً عن دعم البلدان الناميـــة الأخرى التي قد تحتاج إلى هذه المساعدة كذلك، وإن كانت أقل البلدان نمواً لا تتوقع أن يحتاج العديد من البلدان النامية الأخرى مساعدة مباشرة كهذه من قبل فريق الخبراء.

٣- لجنة التكيف

٤٢- ينظر العديد من الأطراف إلى لجنة التكيف، إلى جانب فريق الخبراء المعـــني بأقـــل البلدان نمواً، باعتبارها هيئة رئيسية في مجال دعم عملية خطط التكيف الوطنية. وشددت هذه الأطراف أيضاً على ضرورة أن تسعى لجنة التكيف وفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً إلى أن يكمّل كل منهما الآخر في تقديم الدعم لأقل البلدان نمواً.

٤٣- وأشار العديد من الأطراف إلى الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه لجنة التكيـــف في دعم صياغة خطط التكيف الوطنية وتنفيذها. وذكرت تلك الأطراف أن لجنة التكيف يمكنها أن تحقق ذلك من خلال ما يلي:

(أ) تقديم إرشادات وتوجيهات عامة بشأن أولويات التكيف الاستراتيجية؛

(ب) صياغة سياسات ومبادئ توجيهية حول كيفية دعم التكيف بموجب الاتفاقية؛

(ج) المساهمة في تقديم الدعم التقني والمعلومات ذات الصلة؛

(د) المساعدة على تنسيق أنشطة بناء القدرات من أجل التكيف؛

(هـ) الشروع في عملية تحليل التكيف واستعراضه على المستوى الدولي.

٤- برنامج عمـــل نيروبي المتعلق بتأثيرات تغير المناخ والقابلية للتأثر به والتكيف معه

٤٤- أشار بعض الأطراف إلى أنه من الممكن استخلاص موارد قيّمة من برنامج عمـــــل نيروبي المتعلق بتأثيرات تغير المناخ والقابلية للتأثر به والتكيف معه، بما في ذلك مـــن خـــلال بعض نواتجه ونظم معلوماته. وينبغي، كما في حالة الهيئات والبرامج الأخرى القائمة، توسيع ولاية البرنامج بما يتيح تقديم الدعم الكامل لتلبية المتطلبات الجديدة لخطط التكيف الوطنية.

٤٥- وأشار أحد الأطراف إلى فائدة زيادة التركيز على النُهج القطاعية، وكيفية مـــساهمة برنامج عمل نيروبي في بناء القدرات والتعريف بالأدوات والطرائق الملائمة.

٥- فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية

٤٦- اعتبرت بضعة أطراف أن فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية يمكن أن يؤدي كذلك دوراً في عملية خطط التكيف الوطنية. وأشارت تلك الأطراف إلى أن الخبرة التي اكتسبها هذا الفريق في مجال تقييم مدى القابلية للتأثر بتغير المناخ والتكيف معه من شأنها أن تساعد في توفير معلومات يُسترشد بها في إعداد خطط التكيف الوطنية.

٤٧- وأشارت أطراف أخرى إلى البلاغات الوطنية معتبرة أنه يمكن استخلاص دروس قيّمة من خبرة البلدان في إعداد هذه البلاغات.

٦- الهيئة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا

٤٨- أُشير إلى الدور المحتمل الذي يمكن أن تؤديه الهيئة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا في إطار عملية خطط التكيف الوطنية.

هاء - التآزر مع العمليات والأنشطة ذات الصلة

١- البرامج

٤٩- أشارت أطراف عديدة إلى الحاجة لوجود تآزر بين عملية خطط التكيف الوطنية والبرامج القائمة، والحاجة إلى الاستفادة من الخبرات الواسعة. وتم تسليط الضوء على أهمية برنامج البنك الدولي النموذجي المتعلق بالقدرة على التأقلم مع تغير المناخ في هذا المضمار، في حين أشار طرف واحد إلى ضرورة أن تؤخذ في الاعتبار في عملية خطط التكيف الوطنية الاستثمارات الكبيرة التي سبق لهذا البرنامج أن وظّفها. وأشار إلى أنه يتعين ألا تؤدي عملية خطط التكيف الوطنية إلى تكرار الجهود المبذولة أو تقويضها، بل أن تبني على المنصات الوزارية لصنع القرار، واستشارات أصحاب المصلحة، وتحديد الأولويات وخطط الاستثمار الجارية.

٥٠- وأشار بعض الأطراف إلى أنه يمكن استخلاص التجارب من هيئات تمويل أخرى سبق لها أن قدمت الدعم، مثل مرفق البيئة العالمية والكيانات الثنائية.

٢- الاتفاقات البيئية الأخرى المتعددة الأطراف وغيرها من الهيئات

٥١- اقترح العديد من الأطراف أن تستفيد عملية خطط التكيف الوطنية من خبرة المنظمات والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، والدروس القيمة المستخلصة من عملها، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني ومعاهد البحث والمنظمات الحكومية الدولية والبرامج المتعددة الأطراف، فضلاً عن عمليات التخطيط الخارجية. وأشار بعض الأطراف والمنظمات إلى

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي، وإطار عمل هيوغو، والأهداف الإنمائية للألفية، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، وقرار جمعية الصحة العالمية ٦١-١٩، وغيرها من الهيئات المعنية بالتعاون الإنمائي.

٥٢- واقترحت إحدى المنظمات إنشاء فريق تعاون يضم ممثلين عن منظمات وطنية ودولية، تكون مهمته دعم عملية خطط التكيف الوطنية.

٣- الجهود الحكومية الإقليمية

٥٣- نوّه بعض الأطراف بأهمية التعاون والتآزر مع الجهود الحكومية الإقليمية ودمج عملية خطط التكيف الوطنية في النُهج الإقليمية، بهدف تعزيز إعداد خطط التكيف الوطنية وتنفيذها، وضمان أن توفر تلك الجهود معلومات مفيدة ودعماً متبادلاً.

٥٤- وأشار أحد الأطراف إلى أن نتائج الجهود والمنتديات الإقليمية مفيدة في إعداد عملية خطط التكيف الوطنية، وأشار إلى المؤتمر المعني بالدروس المستخلصة من أجل العمل المستقبلي[٩]، المعقود في أيار/ مايو ٢٠١١، كمثال على هذه المنتديات.

واو - نُهج الصياغة والتنفيذ

١- النُهج القطاعية

٥٥- أشار العديد من الأطراف إلى أن النهج القطاعي يمكن أن يشكل مكوناً هاماً من مكونات عملية خطط التكيف الوطنية. وأشار أحد الأطراف إلى أن تغير المناخ سيؤثر على جميع قطاعات المجتمع تقريباً وأنه ينبغي أن يأخذ التخطيط لقطاعات مثل الزراعة والصحة والنقل والبناء تغير المناخ في الحسبان، لكي تتحول هذه القطاعات إلى قطاعات مستدامة. وشدد هذا الطرف على ضرورة دمج عملية خطط التكيف الوطنية في صلب عملية التخطيط القطاعي المتواصلة على المستويين الوطني ودون الوطني. واعتبر طرف آخر أنه ينبغي أن تسهم عملية خطط التكيف الوطنية في استراتيجية أو سياسة التكيف الوطنية الشاملة لجميع القطاعات.

٢- النُهج المشتركة بين القطاعات

٥٦- تم تسليط الضوء على أهمية فهم النهج المشتركة بين القطاعات، وأشار أحد الأطراف إلى أن ثمة حاجة إلى مساعدة صانعي القرار على معالجة عمليات المفاضلة والروابط التي يتطلبها التكيف. وأشار طرف آخر إلى ضرورة أن تكون عملية خطط التكيف الوطنية مكمّلة للنُهج المشتركة بين القطاعات لضمان الاتساق والتآزر. ورأى هذا الطرف أن من شأن تنسيق هذه الاستراتيجيات والخطط المترابطة أن يتيح للبلدان استغلال الروابط القائمة

(٩) <http://www.adaptationpartnership.org/images/stories/Pacific_Workshop_Meeting_Notes.pdf>.

بين مختلف القطاعات وضمان دمج التكيف في تلك الخطط. وأضاف أن من شأن ذلك أن يعزز أيضاً تنفيذ الممارسات الجيدة وتسهيل عملية صنع القرارات على نحو فعال ومستنير.

٣- النُهج الإقليمية

٥٧- شدد العديد من الأطراف على أنه يمكن دمج الشواغل الإقليمية في خطط التكيف الوطنية وأن المشاريع والبرامج الإقليمية يمكن أن تؤتي ثمارها حيثما تكون مفيدة. وأشار أحد الأطراف إلى ضرورة أن تعزز النُهج الإقليمية للتخطيط جداول الأعمال الوطنية في مجال التخطيط.

٥٨- كما أشير إلى أن النهج الإقليمي قد يكون ملائماً لمعالجة القضايا العابرة للحدود، بما فيها النُظم الإيكولوجية والأمن الغذائي.

٥٩- وذكر طرف آخر أن من شان عملية خطط التكيف الوطنية أيضاً أن تعزز التآزر والروابط بين المنظمات والمراكز والشبكات، بما في ذلك الإقليمية منها، بغية تحسين إعداد خطط التكيف الوطنية وتنفيذها، وأنه ينبغي أن تكفل العملية أن تكون الجهود المبذولة مفيدة ومتآزرة.

٤- النُهج التشاركية

٦٠- اعتبر العديد من الأطراف أنه من المهم دمج وإشراك عدد كبير من أصحاب المصلحة المختلفين من جميع القطاعات في عملية خطط التكيف الوطنية. ودعا العديد من الأطراف إلى اتباع نهج تشاركي يكفل مشاركة مجدية من قبل جهات مختلفة منها الجهات التالية:

(أ) المنظمات الحكومية على المستويين الوطني ودون الوطني؛

(ب) الحكومات المحلية؛

(ج) الجامعات/الأوساط الأكاديمية؛

(د) المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، لا سيما المجموعات النسائية والمنظمات المعنية بالقضايا الجنسانية؛

(ه) القطاع الخاص؛

(و) المجموعات والمجتمعات المحلية الأشد ضعفاً وحرماناً والنُظم الإيكولوجية الهشة، بما في ذلك الشعوب الأصلية والشباب.

٦١- وفيما يخص الوصول إلى مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، أوضح أحد الأطراف أن هذا النوع من المشاركة يعزز تحديد المشاكل والأولويات وصنع القرار والتنفيذ والرصد والتقييم، ويساعد في إدارة الموازنات والحد من خطر التنازع داخل المجتمعات والقطاعات أو فيما بينها مثلاً. وأشار طرف آخر إلى أن ذلك يتيح فرصاً لبناء القدرات الوطنية والمحلية و/أو تعزيزها بغية التصدي للتحديات التي يطرحها تغير المناخ.

٦٢- وعلى المستوى دون الوطني، شددت الأطراف على ضرورة منح الأولوية لمشاركة أصحاب المصلحة المحليين مشاركة تامة وفعالة، بغية ضمان تبني العملية على المستوى المحلي، بما يسمح بتوفير أكبر قدر ممكن من سهولة تنفيذ الخطط ودمج الأولويات والاحتياجات المحلية.

زاي - عمليات التقييم

١- تقييم الثغرات والاحتياجات

٦٣- اعتبر بضعة أطراف أن تقييم ثغرات المعلومات، كجزء من عملية تقييم خطط التكيف الوطنية، له أهمية كخطوة أولى في إطار التخطيط. وأشار أحد الأطراف إلى أنه ينبغي تقييم المعلومات الأساسية ذات الصلة واستعراضها للتحقق من المعلومات المتوفرة وتحديد الاحتياجات. وذكر طرف آخر ضرورة تحديد الثغرات في مجال التوقعات المناخية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية، ومعالجتها حيثما أمكن. وشدد هذا الطرف على أنه لن يكون من الممكن إحراز التقدم الأمثل في التخطيط من دون تحليل الثغرات.

٦٤- وأشار طرف آخر إلى أن تحليل الثغرات يمكن أن يساعد في توجيه التخطيط، من خلال النظر في ما إذا كان ينبغي دمج التكيف في خطط التنمية وكيفية تحقيق هذا الدمج.

٦٥- وأشارت إحدى المنظمات إلى الحاجة إلى إجراء تقييم يتناول البعد الجنساني، من أجل تحديد أية أوجه من انعدام المساواة بين الجنسين في مكونات التكيف.

٦٦- وشدد أحد الأطراف على ضرورة ألا يؤدي وجود ثغرات بسيطة إلى وقف الشروع في التخطيط، وعلى الحاجة لأن يكون التقييم عملياً ومرناً وقادراً على دمج العلوم الناشئة لدى معالجة الثغرات.

٢- تقييم القابلية للتأثر

٦٧- أشار العديد من الأطراف إلى أهمية إجراء تقييم شامل لتأثيرات تغير المناخ ومدى القابلية للتأثر به، في جميع القطاعات، كجزء من عملية خطط التكيف الوطنية. وشدد بعض الأطراف على الحاجة إلى أن يكون التقييم قائماً على المشاركة وشاملاً.

٦٨- وأشار أحد الأطراف إلى أهمية دمج التجارب المستخلصة من خطط التكيف الوطنية وجهود تنفيذها. وأشار بعض الأطراف كذلك إلى إمكانية البناء على عمليات تقييم برامج العمل الوطنية للتكيف. واعتبر أحد الأطراف أنه ينبغي أن تعتمد عملية إعداد خطط التكيف الوطنية تقييماً للقابلية للتأثر بتغير المناخ، يكون أشمل من التقييم الذي أجري في إطار برامج العمل الوطنية للتكيف، بما في ذلك وضع واستخدام سيناريوهات تغير المناخ.

٦٩- وفيما يتعلق بالنطاق، أشار عدد من الأطراف إلى ضرورة إجراء عمليات متوسطة وطويلة الأمد لتقييم مدى القابلية للتأثر بالمناخ، بغية تحديد الإجراءات التي يلزم اتخاذها في

الأمدين المتوسط والطويل. وأضافت أطراف أخرى أنه ينبغي أن تشمل عمليات تقييم القابلية للتأثر بتغير المناخ في إطار خطط التكيف الوطنية تحليلاً ونمذجة أكثر شمولية بهدف معالجة جميع مكونات القابلية للتأثر بتغير المناخ. وأشار طرف آخر إلى أن عمليات تقييم القابلية للتأثر في الخطط القطاعية الإستراتيجية المتوسطة والطويلة الأمد ضرورية كذلك لتحديد المجتمعات والقطاعات والنُظم الإيكولوجية التي تتأثر بتغير المناخ، واقتراح أنشطة تكيف متوسطة وطويلة الأمد لمواجهة التحديات التي يطرحها تغير المناخ في المناطق الجغرافية أو القطاعات.

٧٠- وشدد العديد من الأطراف على الحاجة إلى دعم بناء القدرات في البلدان النامية لإجراء عمليات التقييم للقابلية للتأثر، مما يتيح لها تحديد تدابير التكيف الفعالة تحديداً دقيقاً.

٣- تقييم المخاطر والحد من مخاطر الكوارث

٧١- أشار عدد من الأطراف إلى الحاجة لتقييم المخاطر، وذكر أحد الأطراف أن الأولويات الوطنية تحدد على أفضل وجه حين يتم تقييم المخاطر تقييماً دقيقاً. وذكر طرف آخر أن خطط أو برامج العمل الهادفة إلى تعزيز قدرة تكيف البلدان الأكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ، يجب أن تقوم على أساس تقييم المخاطر هذا وغيره من عمليات التقييم.

٧٢- وبالإضافة إلى ذلك، أشارت الأطراف إلى أن تقييم المخاطر ينبغي ألا يكون جهداً آنياً، غير متكرر، ذلك أن عمليات التكيف والحد من مخاطر الكوارث تمثل جداول أعمال طويلة الأمد تتطلب تخطيطاً طويل الأمد، وعملية متكررة لدمج المعلومات الجديدة وما يجري من عمليات تقييم للمخاطر.

٧٣- وأضافت إحدى المنظمات أنه يمكن البناء على العمليات القائمة لتقييم مخاطر الكوارث، والاستفادة من التقارير الوطنية المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو.

٧٤- وأشار أحد الأطراف إلى الحاجة لتقييم مخاطر الخسائر والأضرار وتحديد النُهج اللازمة لتحديدها. وأضاف هذا الطرف أن ذلك قد يكون في غاية الصعوبة بسبب نقص الخبرة في هذا المجال والعوائق المالية التي يواجهها العديد من البلدان النامية. وذكر طرف آخر أن ثمة حاجة إلى المساعدة لضمان التآزر بين نتائج العمل التحليلي المتعلق بالأضرار الناجمة عن تغير المناخ من جهة، وعمليات التخطيط للتكيف من جهة ثانية.

٤- تحديد أولويات الأنشطة

٧٥- يرى بعض الأطراف أن مسألة تحديد أولويات العمل في مجال التكيف يشكل مكوناً مهماً من مكونات خطط التكيف الوطنية وينبغي أن يسترشد بالمعلومات المتوفرة من خلال مختلف عمليات التقييم المذكورة أعلاه.

٧٦- وأشار أحد الأطراف إلى أن المبادئ التوجيهية المتعلقة بخطط التكيف الوطنية، يمكن أن تتضمن معايير لتقييم احتياجات التكيف وتحديد أولوياتها. وأفاد طرف آخر بأنه ينبغي،

بعد تقييم مدى القابلية للتأثر بتغير المناخ، تضمين خطط التكيف الوطنية معايير قطرية لترتيب حالات القابلية للتأثر على المديين المتوسط والطويل بهدف تحديد الأنشطة ذات الأولوية. واعتبرت أطراف أخرى أنه ينبغي أيضاً أخذ الأولويات المحلية في الحسبان في عملية تحديد الأولويات المتوسطة والطويلة الأمد.

٧٧- ورأى أحد الأطراف أنه ينبغي أن تكون أولويات التكيف في إطار خطط التكيف الوطنية مرنة بما فيه الكفاية لتتيح لأقل البلدان نمواً إعادة ترتيب أولوياتها وبرامجها حسب تطور معلومات المناخ واستخلاص الدروس.

حاء - الإبلاغ عن خطة التكيف الوطنية

٧٨- أشارت بضعة أطراف إلى عملية البلاغات الوطنية كوسيلة لتقديم التقارير بشأن التقدم المحرز في إطار الاتفاقية. وأشار واحد من هذه الأطراف إلى أن الفصل المتعلق بالتكيف في البلاغات الوطنية يمكن أن يوفر أداة طبيعية للتفكير في عملية خطط التكيف الوطنية، مع إمكانية مراجعتها بشكل متواصل في كل تقرير. وأضاف هذا الطرف أنه يمكن إدراج خطط التكيف الوطنية في الفرع المتعلق بتدابير التكيف التي تشمل، في جملة أمور أخرى، "إعداد خطط ملائمة ومتكاملة لإدارة المناطق الساحلية، والموارد المائية والزراعة (الفقرة ١(هـ) من المادة ٤ من الاتفاقية).

٧٩- واعتبر طرف آخر أنه يمكن تحسين المبادئ التوجيهية المتعلقة بالبلاغات الوطنية بشأن التكيف لتعكس وتدعم عملية خطط التكيف الوطنية، فضلاً عن إتاحة المجال أمام أقل البلدان نمواً لتقديم التقارير المتعلقة بالتقدم المحرز في إطار عملية خطط التكيف الوطنية عبر البلاغات الوطنية.

٨٠- وأضاف أحد الأطراف أنه ينبغي للأمانة إتاحة خطط التكيف الوطنية على الموقع الإلكتروني الخاص باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

طاء - الدعم

١- التمويل

٨١- شددت أغلبية الأطراف على أهمية الدعم المالي لخطط التكيف الوطنية. وذكر العديد من الأطراف أن الدعم المالي ضروري لصياغة خطط التكيف الوطنية وإعدادها ولتحديد البرامج والمشاريع وتنفيذها. واعتبر العديد من الأطراف أن الطريقة الرئيسية لصياغة خطط التكيف الوطنية هي زيادة الدعم المقدم من قبل الأطراف المدرجة في المرفق الثاني للاتفاقية (الأطراف المدرجة في المرفق الثاني)، وفقاً لأحكام الاتفاقية. ورأت أطراف أخرى أن الدعم المالي الملائم

والمستمر والقابل للتنبؤ به، يكتسي أهمية بالغة في تنفيذ خطط التكيف الوطنية. وأضاف أحد الأطراف أنه لا بدّ من مواصلة هذا الدعم وتكثيفه خلال مرحلتي التنفيذ والرصد.

٨٢- وشددت الأطراف على ضرورة أن تنص المقررات على أحكام بشأن الدعم المالي، وأن مفاوضات التمويل التي تجرى في إطار عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يمكن أن توفر بعض الإسهامات في هذا الصدد. ورأى أحد الأطراف أنه يتعين على الهيئة الفرعية للتنفيذ أن تبحث كيفية تمويل عملية خطط التكيف الوطنية،، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل مصادر الأموال وقنوات صرفها لصالح أقل البلدان نمواً، بينما أشار طرف آخر إلى أن أية وسيلة من وسائل الدعم ينبغي أن تُطوَّر بطريقة مرنة، نظراً إلى أن البلدان المختلفة قد بلغت مراحل مختلفة من التكيف.

٨٣- واعتبر العديد من الأطراف أنه ينبغي توضيح مصادر التمويل ووضع ترتيبات ملائمة للمباشرة بتمويل عملية خطط التكيف الوطنية، بما يكفل الشروع في إعداد هذه الخطط مباشرة بعد الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف.

٨٤- وشدد العديد من الأطراف على أن الدعم المالي لخطط التكيف الوطنية يجب أن يكون متوافقاً مع الاتفاقية. وأشار بعض الأطراف إلى أنه ينبغي أن يكون الدعم المقدم لتنفيذ خطط التكيف الوطنية متماشياً مع الفقرتين ١١ و١٨ من المقرر ١/م أ-١٦، بينما اعتبرت أطراف أخرى أنه ينبغي أن يستند هذا الدعم إلى مبادئ الاتفاقية وأحكامها لضمان تنفيذ الفقرتين ٤ و٩ من المادة ٤.

٨٥- وفيما يتعلق بالدعم المالي لعملية خطط التكيف الوطنية، أوصت الأطراف بما يلي:

(أ) أن تكون الأموال المقدمة لأغراض التكيف مساوية لتلك المخصصة للتخفيف من آثار تغير المناخ في البلدان النامية؛

(ب) بناء على الدروس المستخلصة من عملية برامج العمل الوطنية للتكيف، عدم إطالة المهل الزمنية بين الموافقة على تخصيص الأموال وصرفها؛ وتوفير التمويل الكافي؛ وعدم إخضاع العمليات والإجراءات والنماذج لتعديلات كبيرة بعد وضعها؛ وتوفير التمويل للنهج البرامجية من خلال تجميع المشاريع؛ وإلغاء الشروط المتعلقة بالتمويل المشترك؛

(ج) ينبغي توفر التمويل في الوقت المناسب وبطريقة ملائمة وتجنب ازدواجية العمل أو الإجراءات الإدارية غير الضرورية، لا سيما فيما يتعلق بوكالات صرف الأموال؛

(د) ينبغي أن تكون مصادر التمويل ملائمة ومخصصة لهذا الغرض؛

(هـ) ينبغي مواصلة تقصي إمكانية الاستفادة من القطاع الخاص كمصدر للتمويل؛

(و) من الضروري أن يكون الدعم المالي برنامجياً، بالنظر إلى أنه ينبغي دمج خطط التكيف الوطنية في عمليات التخطيط الوطنية للبلدان؛

(ز) ينبغي للمبادئ التوجيهية التي تنظّم التمويل أن تحدد بشكل واضح شروط التمويل في إطار صندوق التكيف الذي يستمد موارده من وحدات خفض الانبعاثات المعتمد في إطار آلية التنمية النظيفة؛

(ح) ينبغي أن تكون عملية توفير الأموال واضحة وشفافة لإعداد خطط التكيف الوطنية وتنفيذها؛

(ط) ينبغي توفير الدعم المؤسسي لتسهيل اعتماد كيانات تتيح الحصول على الدعم بشكل مباشر.

٨٦- وأشارت الأطراف إلى مؤسسات ومبادرات التمويل ذات الصلة، بما فيها:

(أ) الصندوق الأخضر للمناخ؛

(ب) صندوق التكيف؛

(ج) صندوق أقل البلدان نمواً؛

(د) الصندوق الخاص لتغير المناخ؛

(هـ) الدعم الثنائي.

٨٧- وينبغي كذلك اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير التمويل لإعداد خطط التكيف الوطنية، وذلك بوسائل منها الصناديق القائمة، بما فيها صندوق أقل البلدان نمواً والصندوق الخاص لتغير المناخ، وإتباع نموذج وكالة مرفق البيئة العالمية للحصول على الأموال، أو الحصول عليها بشكل مباشر. وشددت الأطراف على ضرورة ألاّ تكون هناك حواجز أمام الحصول على الأموال. وأشار أحد الأطراف إلى وجود حواجز ينبغي تلافيها في عملية خطط التكيف الوطنية، وذلك فيما يخص التنسيق مع الوكالات، وفيما يخص متطلبات وكالة مرفق البيئة العالمية المتعلقة بالتمويل المشترك، فضلاً عن تعقيد عملية تقييم التكاليف الإضافية التي تترتب على التكيف.

٨٨- كما اعتبر عدد من الأطراف أن للتنسيق والتكامل بين آليات وترتيبات التمويل أهميتهما. واقترح بعض الأطراف أن تكون طرائق عمل الصندوق الأخضر للمناخ في المستقبل مكمّلة للأنشطة التي يدعمها صندوق التكيف وصندوق أقل البلدان نمواً والصندوق الخاص لتغير المناخ. واعتبر أحد الأطراف أن من شأن وجود هيكل إدارة قوي ومتكامل أن يساعد في تنسيق التعامل مع الجهات المانحة وأن يزيد من فعالية الدعم. وأضاف هذا الطرف بأنه يمكن توسيع دمج ترتيبات إدارة خطط التكيف الوطنية في برامج تغير المناخ والمساعدة الإنمائية، واستخدامها لتعزيز تنفيذ تلك البرامج.

٨٩- وفيما يتعلق بتحديد أولويات الدعم، اعتبرت الأطراف أنه ينبغي إيلاء الأولوية لأقل البلدان نمواً. ورأى أحد الأطراف أنه يتعين إيلاء الاعتبار الواجب لتحديد أولويات الدعم المقدم لأقل البلدان نمواً التي لم تستفد من البرنامج النموذجي المتعلق بالقدرة على التأقلم مع تغير المناخ. وأشار طرف آخر إلى ضرورة أن يتم توفير الدعم، لا سيما للبلدان الأكثر تأثراً، وفقاً للفقرة ١١ من المقرر ١/م أ-١٦، لتمكين البلدان من الشروع في تنفيذ الإجراءات والتدابير الواردة في الفقرة ١٤ من المقرر ١/م أ-١٦.

٢- الدعم العلمي والتقني

٩٠- أشار العديد من الأطراف إلى ضرورة أن تسترشد خطط التكيف الوطنية بالبيانات المناخية وعمليات الرصد المحسنة، والعلوم المثبتة، والسيناريوهات المناخية الموسعة، والبحوث المتعلقة بالمناخ والرصد المنهجي، بما في ذلك من أجل جمع بيانات المناخ، وحفظها وتحليلها وعمليات النمذجة. واعتبر العديد من الأطراف أن أقل البلدان نمواً تحتاج إلى دعم تقني في هذا المجال.

٩١- وأشار أحد الأطراف إلى أن صياغة خطط التكيف الوطنية وتنفيذها يتطلبان كذلك زيادة الدعم المقدم للبحوث في أقل البلدان نمواً بما يتيح لها تحسين قدراتها لإعداد خطط تكيف وطنية تعكس أولويات التكيف المحلية. ورأى طرف آخر أن من شأن المعلومات العلمية الجيدة أن تتيح للبلدان تقييم تكاليف التكيف الفوري والفوائد التي يعود بها.

٩٢- وأشار أحد الأطراف إلى وجود ثغرات كبيرة في التوقعات المناخية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية، إلا أنه لا ينبغي أن تعيق هذه الثغرات الشروع في تخطيط عملي ومرن وقادر على دمج العلوم الناشئة عند توفرها.

٩٣- وشدد أحد الأطراف على أن معالجة الثغرات تتطلب عملية تخطيط متكاملة تجمع بين علوم المناخ المتوفرة والتحليلات وعمليات النمذجة والتقييم، وتقييم مدى القابلية للتأثر في إطار الخطط الاستراتيجية القطاعية القائمة، المتوسطة والطويلة الأمد، والتشاور الوثيق مع الوكالات وأصحاب المصلحة والتنسيق معهم. كما دعا هذا الطرف إلى وضع إجراءات تتيح عملية مستنيرة لصنع القرار، من أجل إتاحة الموازنة بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية، وبين المجتمعات التي تعيش في أعلى أحواض الأنهار وتلك التي تعيش في أسفلها.

٩٤- واعتبر أحد الأطراف أن توفير الدعم التقني الفوري أمر لا غنى عنه لإعداد خطط التكيف الوطنية وتنفيذها. ووافقت أطراف أخرى على هذا الرأي وأشار بعضها إلى ضرورة الحصول على إسهامات ودعم في المجال التقني من قبل خبراء متخصصين آخرين و/أو وكالات أخرى. واعتبرت تلك الأطراف أن أقل البلدان نمواً تحتاج إلى دعم ومساعدة تقنيين في المجالات التالية:

(أ) تعزيز الاتساق فيما يخص نطاق خطط التكيف الوطنية؛

(ب) بناء القدرات الوطنية والمحلية وقدرات المجتمع المدني؛

(ج) تنسيق استراتيجيات المناخ مع الخطط والعمليات الوطنية الأخرى؛

(د) الالتزام بالمبادئ الواردة في اتفاقات كانكون (بما في ذلك الفقرة ١٢ من المقرر ١/م أ-١٦)؛

(هـ) إعداد خطط تكيف لقطاعات رئيسية مختارة مثل الزراعة والمياه والصحة والطاقة؛

(و) تعزيز فهم الأدوات والموارد المتوفرة، مثل خرائط اتخاذ القرار، ورسم الخرائط وأدوات المعاينة التي تعرض بيانات المناخ الرئيسية والتأثيرات المناخية، وأدوات الفحص لتقييم مدى تأثر المشاريع الإنمائية بتغير المناخ، ومصفوفات القرارات المتعلقة بالتكيف، والأدوات المستخدمة لتقدير تكاليف خيارات التكيف والفوائد التي تعود بها، لمساعدة هذه البلدان على اتخاذ قرارات متوسطة وطويلة الأمد تكون فعالة من حيث الكلفة، وتترك الخيارات المستقبلية مفتوحة لمراجعتها عندما تبدأ تأثيرات تغير المناخ في الظهور.

٩٥- وأشارت الأطراف إلى أن عملية خطط التكيف الوطنية يمكن أن تساعد الأطراف التي تحتاج إلى الوصول إلى المعلومات، وأنه يمكن الاستفادة من تبادل الدروس المستخلصة والممارسات الفضلى وأدوات المعرفة، بما في ذلك قوائم الخبراء وشبكات المعرفة.

٩٦- وأشار أحد الأطراف إلى أنه ينبغي أن تتضمن عملية خطط التكيف الوطنية مجموعة من التحليلات، فضلاً عن بيانات مصنفة حسب نوع الجنس.

٩٧- وأوضح أحد الأطراف أنه من الضروري أن تهدف العملية إلى التعلم المشترك بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية، على أن تؤخذ في الحسبان المسائل الجغرافية، والمسائل المتعلقة بالمجتمعات والنُظم الإيكولوجية الحدودية. وأشارت أطراف أخرى إلى فرص التعلم المشترك، لا سيما بين بلدان الجنوب، والدور الذي يمكن أن يؤديه كل من فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً ولجنة التكيف في هذا الصدد.

٩٨- وسلط بعض الأطراف الضوء على الفرص التي توفرها عملية خطط التكيف الوطنية لتحسين فهم القضايا المطروحة. وأشار أحد الأطراف إلى وجود حاجة لتحسين فهم المسائل التالية:

(أ) الدوافع الاقتصادية والأولويات الإنمائية؛

(ب) المخاطر المناخية ومدى القابلية للتأثر بتغير المناخ وآثاره في الحاضر والمستقبل؛

(ج) القدرات والثغرات المؤسسية؛

(د) كيفية التخطيط بشكل فعال لأولويات التكيف ودمجها في العمليات الإنمائية المستدامة الأوسع نطاقاً.

٩٩- ودعا أحد الأطراف إلى دعم التعليم في مجال التكيف مع تغير المناخ على مستوى التعليم العالي، بما في ذلك في الجامعات ومؤسسات التدريب المهني.

١٠٠- وذكر أحد الأطراف كذلك أن عملية خطط التكيف الوطنية يمكن أن تُدعم من خلال توفير المبادئ التوجيهية، إلخ، بلغات مختلفة.

٣- بناء القدرات

١٠١- أوصت أغلبية الأطراف بضرورة أن يتم توجيه بناء القدرات في إطار عملية خطط التكيف الوطنية نحو تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية على جميع المستويات. كما شددت هذه الأطراف على الحاجة إلى الدعم لتحقيق بناء القدرات.

١٠٢- وحُدّدت المجالات التالية كمجالات تتطلب بناء القدرات:

(أ) تعزيز الترتيبات المؤسسية على مختلف المستويات، بما في ذلك لصالح جهات الاتصال ومراكز التنسيق الوطنية والمجموعات النسائية - والمؤسسات الوطنية والخبراء الذين سيتولون تنفيذ خطط التكيف الوطنية؛

(ب) تعزيز الشبكات والتواصل والتعليم والتدريب والتوعية العامة؛

(ج) اعتماد نُهج جديدة، كالنُهج البرنامجية؛

(د) دمج الاعتبارات الجنسانية في عملية التكيف؛

(هـ) دمج التكيف في عملية التخطيط الإنمائي؛

(و) فهم مدى القابلية للتأثر بتغير المناخ حاضراً ومستقبلاً بهدف تحديد مجالات التأثر تحديداً دقيقاً ودمجها في أطر التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً؛

(ز) استخدام تقنيات وأدوات نمذجة مختلفة؛

(ح) تحسين المعرفة، والوعي والمهارات لإتاحة عملية فعّالة لصنع القرارات تأخذ في الاعتبار تغير المناخ؛

(ط) تحديد إجراءات التكيف الملائمة وتنفيذها؛

(ي) التواصل بشأن التكيف وتنسيقه فيما بين الوكالات والوزارات الحكومية؛

(ك) إجراء استشارات تكون: منطلقة من القاعدة إلى القمة ومعدّة من قبل المجتمعات المحلية والشعوب المتضررة؛ وتشاركية، ومبلّغاً بها على نحو ملائم، وتتضمن أحكاماً محددة بشأن المشاركة ووسائل أخرى تتيح إسهامات متبادلة، وتستهدف أصحاب مصالح متعددين، ومتنوعة جغرافياً؛

(ل) تعزيز المشاريع القائمة على المجتمعات المحلية بغية تجنب الاستجابات السياساتية التي تفرضها القمة على القاعدة والتي تخفق في خدمة المجتمعات المتضررة وقد تؤدي إلى تفاقم الآثار السلبية لتغير المناخ؛

(م) جمع البيانات ذات الصلة طوال فترة صياغة خطط التكيف الوطنية وتنفيذها، لإتاحة إجراء الاستعراضات الدورية لخطط التكيف الوطنية وتحديثها.

٤- الدعم التكنولوجي

١٠٣- أشار بعض الأطراف إلى أن طرائق إتاحة نقل التكنولوجيا وبناء القدرات لإعداد خطط التكيف الوطنية، تتسم بأهمية بالغة في عملية صياغة هذه الخطط. ويمكن أن تتضمن هذه الطرائق مراجعة حقوق الملكية الفكرية وتقاسم المعارف والخبرات.

ياء - الاستعراض والتحديث

١- لمحة عامة

١٠٤- أشار العديد من الأطراف إلى عملية خطط التكيف الوطنية باعتبارها عملية متطورة ومتكررة. واعتبرت الأطراف أنه ينبغي أن تتكون خطط التكيف الوطنية من وثائق حية قابلة للتغيير وديناميةوتستجيب للظروف المتغيرة والمعلومات المستجدة، وتعالج العوائق الناشئة وتستفيد من الفرص والتطورات الجديدة. وأشار طرف آخر إلى أنه ينبغي أن تتيح هذه الخطط لأقل البلدان نمواً إعادة ترتيب أولوياتها وبرامجها حسب تطور المعلومات المناخية واستخلاص الدروس.

١٠٥- وذكرت أطراف أخرى أنه ينبغي أن تبني العملية على التجارب والدروس المستخلصة من تنفيذ إرشادات مؤتمر الأطراف وأن تتيح بالتالي مرونة كافية لاستعراض التقدم المحرز وتوفير إرشادات إضافية حسب الاقتضاء ومع مرور الوقت.

١٠٦- وقد بدا أن الأطراف متفقة على فكرة مفادها أن عمليات التحديث والمراجعة الدورية على المستوى الوطني ينبغي أن تكون جزءاً من عملية خطط التكيف الوطنية، وشدد أحد الأطراف على أنه من الممكن تحديث الخطط كل ١٠ سنوات، في حين أشارت أطراف أخرى إلى إمكانية تحديثها سنوياً مع انعقاد دورات مؤتمر الأطراف.

١٠٧- ومن الضروري أن تساعد عملية تحديث واستعراض خطط التكيف الوطنية أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية في اتباع نهج تدريجي ("لا ندم عليه") إزاء عملية صنع القرار، مع إمكانية مراجعة القرارات الأولية في وقت لاحق. وأشار أحد الأطراف إلى أنه ينبغي أن تشمل عملية خطط التكيف الوطنية استعراضاً تقنياً مستقلاً يضمن أن يكون التخطيط متسقاً إلى حد بعيد مع الأهداف المبينة في اتفاقات كانكون والمبادئ التوجيهية

والطرائق التي ستعدّ خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي سيُعقد في ديربان، جنوب أفريقيا.

١٠٨- وشدد الكثير من الأطراف على الحاجة إلى الدعم التقني لتحديث الخطط.

٢- الرصد والتقييم

١٠٩- ذكر العديد من الأطراف أن الخطوات الرئيسية في إطار عملية خطط التكيف الوطنية تشمل قياس التقدم المحرز وتقييمه واستخلاص الدروس منه بغية تحسين الخطط وإعادة تكييفها من خلال عملية استعراض وتحديث دورية.

١١٠- وأضاف بعض الأطراف أن الاستعراض والرصد أمران ضروريان، ليس فقط لتنفيذ خطط التكيف الوطنية، بل كذلك للدعم المقدم، في حين رأت أطراف أخرى أن ثمة حاجة للطرائق والمبادئ التوجيهية لرصد وتقييم أنصبة الاشتراكات المقررة للأطراف المدرجة في المرفق الثاني في الصناديق ذات الصلة والتكنولوجيا الموفرة لدعم خطط التكيف الوطنية.

كاف - ملخص وأفكار بشأن الخطوات التالية وإطلاق عملية خطط التكيف الوطنية

١١١- اقترحت الأطراف أن يتضمن أي قرار يتخذه مؤتمر الأطراف في دورته السابعة عشرة بشأن سبل المضي قدماً في عملية خطط التكيف الوطنية، العناصر التالية:

(أ) أحكام تتعلق بالشروع الفوري في عملية خطط التكيف الوطنية؛

(ب) مبادئ إرشادية؛

(ج) مبادئ توجيهية لإعداد خطط التكيف الوطنية وتنفيذها، بما في ذلك شرح كيفية تحديد استراتيجيات التنفيذ الناجحة؛

(د) ترتيبات خاصة بالتمويل والدعم التقني وبناء القدرات، بما في ذلك أحكام تتعلق بتنفيذها الفوري؛

(هـ) شرح لدور فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً ولجنة التكيف وغيرها من الهيئات، بما في ذلك تحديد ولايات جديدة ملائمة؛

(و) شرح لدور الأمانة؛

(ز) شرح لدور الأطراف المدرجة في المرفق الثاني؛

(ح) أحكام خاصة بأقل البلدان نمواً تتعلق بتقديم التقارير عن التقدم المحرز على المستوى الوطني، وأحكام لعرض خطط التكيف الوطنية ومختلف نواتجها على مؤتمر الأطراف عن طريق الأمانة؛

(ط) أحكام تتعلق بالاستعراض والرصد الدوريين والمنتظمين للتقدم المحرز في عملية خطط التكيف الوطنية في إطار مؤتمر الأطراف.

١١٢- كما اقترحت الأطراف الخطوات التالية التي ينبغي اتخاذها بعد الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف:

(أ) الشروع الفوري بعملية خطط التكيف الوطنية؛

(ب) التدريب (مع مراعاة للجوانب الإقليمية واللغوية)؛

(ج) بناء القدرات المؤسسية (لتتمكن البلدان من الشروع فوراً بإعداد خطط التكيف الوطنية)؛

(د) تنظيم اجتماع خبراء لأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان لتحديد ومناقشة النُهج التقنية لتقييم مدى القابلية للتأثر بتغير المناخ ومخاطره في القطاعات الرئيسية في إطار المبادئ التوجيهية التي سيعتمدها مؤتمر الأطراف في دورته السابعة عشرة، وكيفية إضفاء طابع مؤسسي على عمليات التقييم للتوصل إلى نتائج دورية لفائدة خطط التكيف الوطنية، مع مرور الوقت؛

(هـ) دعوة الشركاء في برنامج عمل نيروبي إلى توفير المعلومات والبيانات والموارد الأخرى للمساهمة في إعداد خطط التكيف الوطنية وتنفيذها؛

(و) تقديم الأطراف وغيرها من الجهات المعنية لمذكرات وآراء دورية توفر معلومات لعملية استعراض التقدم المحرز في إعداد خطط التكيف الوطنية وتنفيذها؛

(ز) إسهام فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً من خلال ولايته الحالية، وغير ذلك من مجالات الدعم التي يمكن أن تقررها الأطراف خلال اعتماد المبادئ التوجيهية لخطط التكيف الوطنية.